مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

نحو نجاح الوساطة بين إيران والسعودية

ما الذي تريده بغداد من الرياض وطهران؟

(تقرير ورشة عمل مع الملحقات)

إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

نحو نجاح الوساطة بين إيران والسعودية
ما الذي تريده بغداد من الرياض وطهران؟
(تقرير ورشة عمل مع الملحقات)

مقدمة وملخص تنفيذي:

نجحت الصين مؤخراً في الوساطة بين إيران والسعودية ضمن مساعٍ سابقة، شارك بها كلٌّ من العراق وعمان؛ لتحقيق الهدف نفسه.

وانطلقت الرؤية العراقية في هذه الوساطة من زاوية التأثيرين الأمني والسياسي للصراع بين البلدين المحوريين في المنطقة وفي الداخل العراقي، فضلاً عن تبنّي مبادرات سياسية ناجعة تؤدّي إلى تقليل الاحتقان، فضلاً عن طموح العراق باستعادة دوره الريادي والمؤثر إقليمياً.

وضمن مبادرة لمركز البيان للدراسات والتخطيط بهدف جمع مراكز التفكير السعودية والإيرانية، وفي إطار التمهيد لهذا الغرض عمل على عقد جلسة تشاورية أولية لمجموعة من الخبراء العراقيين؛ لتحديد الرؤية العراقية المطلوبة لإنجاح الوساطة.

وعقدت الجلسة الأولى التي خصصت للخبراء العراقيين في 11 آذار/ مارس 2023، وعن طريق هذه الجلسة حاول مركز البيان البحث عن هدفين رئيسين هما:

1. ما يريده العراق من كلٍّ من إيران والسعودية، وما تريده الدولتين من العراق؟
2. ما أدوات الوساطة العراقية وقنواتها، وكيفية إدارتها؟

ناقش الخبراء في جلسة العمل عديداً من الأفكار والمقترحات؛ ابتداءً من أسباب الخلاف والصراع ما بين الطرفين الخصمين، وموقع العراق من ذلك، وانتهاءً بماذا يرغب العراق من تلك الوساطة ويعمل عليها؟ ولإثراء ذلك قمنا بوضع مجموعة من الأسئلة التي ستكون المنطلق في عمل هذه الورقة، وهي:

1. ما سُبل إذابة الخلافات بين إيران والسعودية؟

2. ما المطالبات الأساسية عراقياً من إيران والسعودية في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية؟

3. ما التحديات التي تواجه العراق في مجال الوساطة بين البلدين؟ وما أدواته المتوفرة؟

4. هل لدى العراق رؤية إستراتيجية واضحة للوساطة؟ وما متطلباتها؟

5. هل وظَّف العراق جميع قنوات التواصل؛ لتحقيق وساطة ناجحة مثل المؤسسات الدينية، والأحزاب، ومراكز الدراسات، ورجال الأعمال، وغيرها؟

6. ما نقط الخلاف بين البلدين (إيران، والسعودية)؟ مثل: الموقف من حرب اليمن، والوضع في لبنان وسوريا، والتعامل مع الفصائل المسلحة.. إلخ. وما الرؤى الممكنة عراقياً بهذا الصدد؟

7. هل يمكن توظيف المساعي الرسمية عراقياً في الوساطة، في الداخل العراقي؟

وحول طبيعة الوساطة وصورتها، فإنَّه يتطلب من الوسيط أن تتوافر فيه بعض الشروط الأساسية للنهوض بهذا الدور، وهي:

1. أن يكون مقبولاً عند الطرفين.

2. أن يكون محايداً.

3. أن يحوز على ثقة الطرفين.

وعليه، يوجد مَن يرى أنَّ العراق يمتلك هذه الشروط حالياً، لا سيَّما أنَّ النظام السياسي العراقي يتمتَّع باستقرار وقبول من لدن الدول الإقليمية والكبرى. ولكن يجب الإشارة إلى أنَّ قضية العلاقات السعودية–الإيرانية هي معقدة؛ لكثرة الملفات وتشابكها بعضها مع بعض، ويوجد العامل الأمريكي الذي يُعدُّ عاملاً معرقلاً لحل المشكلات؛ بسبب حجم المشكلات بين إيران والولايات المتحدة، وأنَّ هذه الأخيرة لا تريد حل المشكلات إلا وَفْق مصالحها دون إقامة وزن للمصلحة الوطنية السعودية، ولا سيَّما أنَّ منطقة الخليج العربي تشهد سباق تسلح، وتشجعه على ذلك الولايات المتحدة. كما تشكِّل طبيعة العلاقات المتينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ضاغطاً لمنع أي حل للمشكلات بين السعودية وإيران. وترتبط الخلافات بين السعودية وإيران بمشكلات

إقليمية، ولا سيَّما قضية الأمن في منطقة الخليج العربي[1].

كذلك يوجد مَن يرى أنَّ أيَّ وساطة يقوم بها العراق لا بدَّ أن تتطلَّب مجموعة من الاشتراطات تحدِّد فعالية أي وساطة؛ لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ومنها[2]:

1. هل يمتلك العراق الرؤية الواضحة لعلاقات العراق الإقليمية والمصحوبة لمبدأ وحدة القرار السياسي، والأمني، والاقتصادي؟ وهل يملك الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهدافه؟

2. هل إنَّ مساعي الحكومة العراقية الحالية تظهر عن حاجة عراقية خالصة دائميه أو مؤقتة؟ أم هل هي نتاج رغبات خارجية أمريكية بالدرجة الأساس؟

3. هل يمتلك صناع القرار في العراق رؤية واضحة مصحوبة باختيار البدائل والخيارات المرتبطة بالاختلاف والاتفاق ما بين الإدارة الديمقراطية والإدارة الجمهورية بالأمن في المنطقة، وبالأخص علاقاتها مع إيران، ونظرتها الأمنية إزاء الملفات المرتبطة بها.

4. إنَّ مقومات المصلحة السياسية، والأمنية، والاقتصادية، التي يسعى العراق لتحقيقها يوجد اختلاف عليها، بل تتصارع ما بين إيران والسعودية، إذ تفكّر السعودية بالمصلحة الأمنية بالدرجة الأساس، في حين تفكّر إيران في مصالح ترتبط بمناطق النفوذ والتأثير، أو لنقل المجال الحيوي التي حازت عليه منذ 2003 وحتى الآن، فهل يستطيع العراق أن يفكّك من عقدة التصارع في المصالح؟

5. هل لدى صانع القرار في العراق خيارات استقلالية في التعامل مع الأمور في احتمالية الفشل، وذهاب المنطقة إلى سباق للتسلح، وسباق للمشاريع النووية الإيرانية–السعودية؟ أو احتمالية حدوث مواجهة إيرانية–غربية، أو إيرانية–إسرائيلية؟

تحديات نجاح الوساطة

ستوجد كثير من التحديات التي تحدُّ من دور الوسيط –عند القيام بدور الوساطة–، تارةً يرتبط الأمر بالوسيط، وتارةً يرتبط الأمر بطبيعة العلاقات ما بين الطرفين المتخاصمين؛ ومن هذا يوجد مجموعة من التحديات التي تحدُّ من دور وساطة العراق، ومنها:

1. د. سعد حقي توفيق ، أفق وساطة العراق بين السعودية وإيران ، للمزيد الاطلاع على ملحق رقم (1).
2. د. عبدالجبار أحمد، الاشتراطات والتوصيات في الوساطة العراقية بين السعودية وإيران، للمزيد الاطلاع على ملحق رقم (2).

1. استمرار دواعي التنافس والصراع—الإقليمي حول مناطق النفوذ، وتقاطع المصالح في أكثر القضايا الإقليمية، مثل: (التدخُّل في الشؤون الداخلية، والحرب في اليمن، ودعم الجماعات المسلحة، والاستهداف الإعلامي المتبادل، والاختلاف على مساحة النفوذ بما فيه العراق نفسه... إلخ)، فهذه القضايا جوهرية للطرفين، وسيظهر تأثيرها لاحقاً حتى في حال استئناف العلاقات بين الطرفين.

2. تشويش أطراف أخرى على جهود العراق، وسحب الحوار إلى ساحته وتوظيفه لدعم مصالحه الخاصة.

3. تتعلَّق هكذا وساطات بقضايا خلافية كبيرة تحتاج إلى طرف ضامن يمتلك قدراً كبيراً من القوة والمكانة الدولية، والنفوذ مع الطرفين؛ ليمثِّل لاحقاً المرجعية السياسية التي تضمن الاتفاقيات التي يُتَوصَّل إليها، والعراق غير مهيأ للقيام بهذا الدور.

4. قد تواجه العراق تحديات أمنية، فضلاً عن السياسية والاقتصادية للنهوض بدور الوساطة تتمثَّل بالمواقف الشعبية، ومواقف بعض الفصائل المسلَّحة من السعودية ودورها السابق في دعم الجماعات المسلحة، وإن كان ذلك ليس على المستوى الرسمي ومواقف أطراف أخرى من التدخل الإيراني، وقضايا أمن المياه، وضرب المجاميع المسلحة المعارضة في شمال العراق[3].

5. ليس من مصلحة العراق النهوض بدور ناقل الرسائل، بل لا بدَّ أن يكون للوسيط العراقي موقف يدعم توجهات الحوار من جهة، ويدعو الأطراف إلى مراعاة الوضع العراقي وحساسية المرحلة لا سيَّما تطورات الوضع الأمني والسياسي، على أن يوازن بين مخاوف الطرفين: الطرف السعودي الذي يظن بأنَّه بعد رحيل الكاظمي ومجيء حكومة الإطار لن تتحقَّق المصلحة السعودية، وستضعف الثقة بواسطة الجانب العراقي والطرف الإيراني الذي يرى بأنَّه له التأثير الأكبر على الجانب العراقي، ولكنَّه يخشى عدم اطمئنان كلٍّ من السعودية والولايات المتحدة للحكومة الحالية، وقد يلجأ للاستعانة بخدمات رئيس الوزراء السابق (مصطفى الكاظمي) المقبول من الإدارة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

3. د. سيف الدين مازن الدراجيّ، التأثير الأمني والسياسي لدعم جهود الوساطة بين إيران والسعودية ، للمزيد الاطلاع على ملحق رقم (6).

التوصيات:

1. الطلب من إيران بضرورة استمرار الحوار مع المجتمع الغربي وإعادة المحادثات حول الاتفاق النووي السابق وإمكانية تجديده؛ لأنَّ هذا الحوار جزء مساعد في الحافظ على المصالح المتبادلة إلى جانب أنَّه مصلحة عراقية حيوية.

2. الطلب من إيران مساعدة الحكومة العراقية بصورة يؤمِّن عملية وحدة القرار السياسي، والأمني؛ لأنَّ هذا التمكين شأنه الحفاظ على الدور العراقي كحامل للميزان، أو الوسيط، أو المحايد.

3. إيصال فكرة إلى إيران مفادها أنَّ فكرة إدماج العراق في محيطه العربي لا يعني الانسلاخ عن محيطه الإسلامي.

4. الطلب من إيران والسعودية على مساعدة العراق في أداء دوره المطلوب ومن دون تشويه هذا الدور سواءً على المستوى الرسمي أو غير الرسمي، لا إعلامياً ولا سياسياً ولا دبلوماسياً، وستساعد هذه المساندة العراق على مبادرات تثبيت الاستقرار السياسي–الأمني وانعكاسه على دوره الإقليمي والدولي.

5. إعلام إيران أنَّ ذهاب العراق لسياسة الربط الكهربائي مع دول عربية، واستثمار الغاز العراقي المصاحب عبر عقود مع شركات عالمية لا يعني وجود ضرر بمصالح الإيرانية.

6. إبلاغ إيران والسعودية بأنَّ العراق لا يتقبَّل مبدأ أن يكون ساحةً لتصفية الحسابات، بل يجب عدُّه نقطة التقاء للمصالح المتبادلة، ويتفهَّم العراق المخاوف الإيرانية والسعودية (التاريخية والمستقبلية)، لكنَّه يعتقد من أنَّ المخاوف تقود لسياسة تصارع خطيرة تهدِّد أمن المنطقة ككل، وليس أمن العراق واستقراره فحسب، وأنَّه من الممكن أن تفتح أبواب التدخُّل الخارجي.

7. الطلب من السعودية أن تبذل جهدها السياسي والدبلوماسي، وتوظِّف لوبياتها عند المجتمع الدولي، وتأكيد سياسة العقوبات الاقتصادية وسياسة الحرب، فالأولى يمكن معالجتها بصورة أو بأخرى بعكس سياسة الحرب (كرغبة إسرائيلية) ستؤدِّي إلى كارثة حقيقية في المنطقة، وهي في غنًى عنها، مع الإشارة إلى تداعيات الحرب في أوكرانيا على المنطقة.

8. إنَّ المصالح المتبادلة والمشتركة في الساحة العراقية وعبر الساحة الواقعية هي أفضل من المصالح المتصارعة، وأنَّ وجود العراق كمصلحة إستراتيجية (كوسيط، أو حامل للميزان، ومبادر، وموازن، ومحايد) هي مصلحة وجودية، وأنَّه من الضروري الحفاظ عليه وعدم هدمها من إيران والسعودية.

9. إعلام إيران والسعودية من أنَّ الوضع الطبيعي للعراق هو في مكانته الجيوسياسية، كما هو، وأنَّ عام 2023 يختلف بالكامل عن عام 2003، وأنَّ العراق حريص على أن يحافظ على توازنه السياسي–الأمني كبوصلة في علاقاته الإقليمية، وأنَّه لن يدخل في تحالف أو تخادم سياسي، أو إستراتيجي مع طرف ضد طرف آخر لا إقليمياً ولا دولياً.

10. يطمح العراق من إيران والسعودية على أن تعامل العراق بأنَّه المجال الحيوي لتحقيق المصالح العراقية العليا، وليس أن يكون مجالاً حيوياً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً لإيران أو منطقة عازلة أمنية للسعودية عن إيران.

11. ينبغي أن يكون العراق صريحاً وواضحاً في إشعار إيران والسعودية من أنَّ سياسة الحرب بالوكالة في العراق واليمن ولبنان وسوريا لا تخدم أمن المنطقة، أمَّا عن العراق بصورة خاصة فإنَّه من الواجب تذكير إيران من أنَّ تقوية مسارات الحكومة العراقية وإجراءاتها في احتكارها لقرارها السياسي والأمني لا يعني سوى مزيد من استقرار المنطقة.

12. من الواجب أن يعمل العراق على تحويل التفاهمات والحوارات الثنائية إلى إجراءات مؤسساتية وقانونية على صورة اتفاقيات ومعاهدات ثنائية كخطوة أولى، وإشراك سائر الدول لاحقاً، وجعلها معاهدات جماعية.

13. إعلام إيران والسعودية أنَّ كلاً منهما كانا يمثِّلان دعامة الاستقرار السياسي–الأمني في المنطقة (في الاشتراكية الأمريكية) سابقاً.

14. تأكيد العراق ضرورة إعادة إيران والسعودية لتحديد أولوياتهم الاشتراكية في المنطقة في ضوء أربعة مسارات هي: الأول العامل المذهبي، والثاني التنافس على القيادة والصدارة للعالم الإسلامي، والثالث العلاقة مع الغرب، والرابع ملف الطاقة.

15. إمكانية تقديم العراق لمشاريع اقتصادية متنوعة لكلٍّ من إيران والسعودية كإغراءات لإدامة التفاهمات، وتحقيق مصلحة عراقية بشرط أن يكون الاستثمار في هذه المشاريع بصورة ثنائية، أو ثلاثية، أو حتى جماعية.

16. من الممكن عرض العراق فكرة توقيع معاهدات أو اتفاقيات ثنائية أو جماعية محورها عدم استعمال القوة أو التهديد بها، وعدم الاعتداء بأي صورة من الصور إلى جانب تثبيت مبدأ عدم دخول ومشاركة الدول الموقعة في أي تحالف عسكري–أمني ضد أي دولة بالشل الذي يحافظ على أمن المنطقة واستقرارها ومصالحها.

17. ضرورة إشراك الدول العربية خارج الخليج العربي مثل مصر والأردن، وأي دولة لاحقاً في تعزيز التفاهمات المشتركة.

18. إمكانية دعوة العراق لتشكيل منظمة إقليمية جديدة، أو تشكيل مجلس تنسيقي في الشؤون السياسية والأمنية تضم إيران، والأردن، ومصر، إلى جانب دول المنطقة.

19. إدامة الصلة بالراعي الصيني للاتفاق والتنسيق معه ودعمه بالخبرات العراقية ومعاضدة جهوده والتنسيق معه؛ لإزالة أي عقبات تعترض التنفيذ والعمل على تطوير العمل ومراكمة نجاحاته، وعَدّ ذلك مصلحة وطنية عراقية لما لإيجابية العلاقة الإيرانية السعودية من أهمية وأثر طيب على الشأن العراقي، وعلى مجمل شؤون المنطقة.

20. تطوير العلاقات والاستثمارات الصينية بالعراق، وفتح الأبواب أمامها، وخصوصاً مشاريع النقل الإستراتيجية الكبرى مثل مشروع ميناء الفاو، والقناة الجافة، ومشاريع الطاقة النظيفة، والطاقات المتجددة.

21. دخول الدبلوماسية العراقية، وبالتنسيق مع الطرف الصيني على خط حل ملفات المشكلات في العلاقة الإيرانية السعودية كالملف النووي، والملف اليمني ذات الأهمية، والأولوية، والتماس المباشر بالشأن السعودي، والتي من دون حلها فإنَّ المبادرات والحلول تبقى متعثرة، وإذ يمكن للحضور الدبلوماسي العراقي وللخبرة والاتصالات العراقية دور فاعل.

22. تحرك الدبلوماسية العراقية باتجاه الولايات المتحدة؛ لتنقية الأجواء الأمريكية الإيرانية لما للدور الأمريكي من أثر كبير في شؤون المنطقة.

23. الحفاظ على سرية المباحثات بين الطرفين مستقبلاً ضرورية جداً؛ لغاية الوصول إلى نتائج نهائية ملموسة، وهذا ما يجب على العراق إظهار الالتزام الدائم به.

24. حصر المؤسسات والجهات والأشخاص المسموح لهم التواصل مع جوهر الوساطة والاطلاع

على تفاصيل المباحثات بأضيق حلقة ممكنة للحيلولة دون تسريب المعلومات المتعلقة بالمباحثات والتشويش على جهود الوساطة.

25. من المفيد لنجاح جهود الوساطة أن يتبنَّى العراق مبدأ الحوار في المساحات الأمنة في المراحل الأولى لبناء الثقة وتعزيزها بين الطرفين، والإعلان عن تسويات جزئية ملعنة قبل الشروع بالملفات الحساسة والمعقدة، إذ يمكن لعامل الوقت بعد الإعلان عن التفاهمات في الملفات الأمنة أن يمنح الأطراف فرصة لإعادة تقييم المصالح ومراجعة الأولويات والشروع بمرحلة أخرى للاتفاق على حلحلة الملفات المعقدة.

26. يوجد نوعان من إستراتيجيات التفاوض عادةً، هما إستراتيجيات التعاون، وإستراتيجيات الصراع، وهنا يجب على صناع القرار في العراق بذل الجهود لمعرفة كيف يتفاوض الطرفان؟ للوصول إلى قناعات أولية حول النيات النهائية، والإستراتيجية لكل طرف فيما إذا كان يريد فعلاً الوصول إلى حلول أم أنَّه يتلاعب بالطرف الآخر لأغراض تكتيكية لتحقيق أهداف معينة.

27. من الأفضل أن تصاغ الوساطة العراقية في إطار خطة أو برنامج خاص للحكومة العراقية، وعلى صورة وثيقة رسمية للإشارة إلى أنَّها جهد عراقي وطني خالص مدعوم إقليمياً ودولياً، ولقطع التشكيك الدائر حول مصداقية تعبيرها عن موقف السياسة الخارجية العراقية، وليس أمراً آخر، كما يروّج في بعض الأوساط على أنَّها أفكار أمريكية تنفِّذ عبر الوسيط العراقي.

28. من الأفضل لصانع القرار العراقي عموماً، والدبلوماسية العراقية خصوصاً، والعمل على توظيف العلاقات الخاصة لبعض الشخصيات السياسية والدينية والعشائرية والقوى والأحزاب السياسية العراقية مع طرفي الوساطة للتأثير في مواقفهم ودفعهم، أو إقناعهم للتفاعل الإيجابي مع الغاية النهائية للوساطة من دون التدخُّل بالتفاصيل بصورة قاطعة.

29. الطلب من الجانب الإيراني، في سياق خفض التصعيد المقبل، والإيعاز إلى حلفائها في العراق بتعزيز قيمة مركزية الدولة.

30. عرض صيغ وفرص استثمارية مستدامة على الجانبين السعودي والإيراني في العراق.

31. على صانع القرار العراقي أن يدرك أهمية اختيار شخصيات تحظى بمقبولية عالية أمريكية وسعودية وإيرانية لها القدرة على المحاورة والإقناع وإرسال رسائل التطمين.

32. يعمل العراق على تشكيل لجنة أمنية واستخبارية مشتركة دائمية، وعلى مستوى عالي بين العراق وإيران والسعودية وبوجود شخصيات دبلوماسية تضمن عملية التنسيق الأمني المشترك ومنع التهديد.

33. على العراق العمل على تهيئة الرأي العام الداعم والمساند لجهود الوساطة، ليس فقط من الجانب الحكومي، وإنَّما من الجوانب غير الحكومية كمراكز الفكر والفعاليات المجتمعية والدينية من مختلف الأطراف، فضلاً عن الإعلام ورجال الأعمال والاقتصاديين.

ملحق رقم (1)
آفاق وساطة العراق بين السعودية وإيران

د. سعد حقي توفيق*

إنَّ دراسة مساعي العراق للقيام بوساطة بين السعودية وإيران تتطلب معرفة ما يأتي:

1. طبيعة العلاقات السعودية–الإيرانية.
2. إمكانية قيام العراق بدور الوسيط لحل المشكلات بين السعودية وإيران، وتطبيع العلاقات بينهما.
3. كيفية تحقيق التطبيع بين السعودية وإيران أو وسائلها.

أولاً: طبيعة العلاقات السعودية–الإيرانية

تميَّزت العلاقات السعودية–الإيرانية بالتوتُّر منذ قيام الجمهورية الإسلامية في العام 1979، إذ تراجعت العلاقات بين الدولتين بعدما كانت جيدة في عهد النظام السابق (عهد الشاه).

ويرجع هذا التوتر إلى أسباب عديدة، منها رؤية السعودية إلى النظام السياسي في إيران؛ لأنَّه يمتلك مشروعاً للتمدُّد في المنطقة، ويهدف إلى إجراء تغييرات في أنظمتها السياسية ويستند في تحقيق ذلك عن طريق حلفاء وأذرع تابعه له، الأمر الذي ترفضه السعودية، وتعدُّه تهديداً للاستقرار في المنطقة.

ترجع التوتر والتدهور في العلاقات بين الدولتين إلى ملفات عديدة، منها: الملف النووي الإيراني، إذ عارضت السعودية في البداية الاتفاق النووي بين الدول (1+5) وإيران لعام 2015، ثم أيدته فيما بعد.

ولكن تخشى السعودية من أيِّ اتفاق نووي جديد إلى إطلاق يد إيران في المنطقة، وتعدُّه تجاوزاً لعلاقاتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة، وكرَّرتِ السعودية مراراً أنَّه في حالة حصول إيران على السلاح النووي، فإنَّها بدورها ستسعى إلى امتلاك السلاح النووي.

* معهد العلمين للدراسات العليا.

وتوجد خلافات حول الحرب في اليمن، إذ كرَّرتِ السعودية اتهاماتها لإيران بالتدخُّل في الشأن اليمني، وهي حرب تطورت إلى هجمات من جانب الحوثيين ضد أهداف في داخل السعودية.

كما أنَّه توجد خلافات حول الملف السوري وقضية إعدام الشيخ باقر النمر الذي اعترضت إيران بشدة على إعدامه، وتدخلها في لبنان، وتخشى السعودية من استقطاب مذهبي في دول المنطقة، وتحوَّلت إيران من وجهة نظر السعودية إلى مركز لمحور إقليمي في المنطقة.

وبالمقابل، ظهرت ملامح قيادة سعودية للإقليم، وتعمل السعودية على تعبئة دول الخليج خلفها والتعاون مع مصر، وحالياً مع تركيا؛ لمواجهة التمدُّد الإيراني.

ومن جانبها ترى إيران أنَّ السعودية ودول الخليج قدِ استقدمت القوات الأجنبية في المنطقة، ممَّا أدَّى إلى وجود أجنبي دائم في المنطقة؛ ممَّا يهدِّد استقرار الأمن الإقليمي. وترى إيران أنَّ الاستقرار والأمن في المنطقة يتحقَّقان عن طريق تعاون دول المنطقة فيما بينها، وترفض الوجود العسكري للدول الكبرى في منطقة الخليج.

ثانياً: إمكانية قيام العراق بدور الوسيط لحل المشكلات بين السعودية وإيران

أصبح للعراق علاقات إيجابية مع الطرفين، ولا سيَّما في المدة الأخيرة مع السعودية. يتطلَّب أداء دور الوسيط ما يأتي:

1. أن يكون مقبولاً من قبل الطرفين.
2. أن يكون محايداً.
3. أن يحوز على ثقة الطرفين.

وأرى أنَّ العراق يمتلك هذه الشروط حالياً، لا سيَّما أنَّ النظام السياسي يتمتَّع باستقرار وقَبول من لدن الدول الإقليمية والكبرى. ولكن يجب الإشارة إلى أنَّ قضية العلاقات السعودية–الإيرانية هي معقدة؛ لكثرة الملفات وتشابكها بعضها مع بعض، ويوجد العامل الأمريكي الذي يُعدُّ عاملاً معرقلاً لحل المشكلات؛ لحجم المشكلات بين إيران والولايات المتحدة، وأنَّ هذه الأخيرة لا تريد حل المشكلات إلا وَفْق مصالحها دونما عد المصلحة الوطنية السعودية، ولا سيَّما أنَّ منطقة

الخليج العربي تشهد سباق تسلُّح وتشجعه على ذلك الولايات المتحدة. كما أنَّ طبيعة العلاقات المتينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تشكِّل ضاغطاً لمنع أي حلٍّ للمشكلات بين السعودية وإيران. وترتبط الخلافات بين السعودية وإيران بمشكلات إقليمية، ولا سيَّما قضية الأمن في منطقة الخليج العربي.

ثالثاً: كيفية تحقيق التطبيع وحل المشكلات بين السعودية وإيران

أ. تتطلَّب عملية القيام بالتطبيع وقتاً أطول عادة؛ بسبب الخلافات بين الطرفين التي أشرنا إليها. وتحتاج عملية التطبيع إلى ما يأتي:

1. إعادة بناء الثقة بين الطرفين.

2. القيام بوقف الحملات الإعلامية بين الطرفين، والتخفيف من حدة الخطاب الإعلامي، إذ يتوجَّه هذا الخطاب إلى تأكيد المشتركات بين الطرفين.

3. يجب اتخاذ خطوات من الطرفين في الجوانب التي لا تثير الحساسية تجاهها.

4. اتخاذ إجراءات من شأنها أن تساهم في التعبير عن حسن النية، مثل قيام السعودية بتقديم تسهيلات للحَج والعمرة.

5. اتخاذ مواقف في قضايا التجارة والتبادل التجاري.

6. القيام بعقد مؤتمرات مشتركة بين الطرفين حول قضايا ثقافية واقتصادية.

ب. يجب أن تُطبَّع عن طريق اتخاذ إجراءات الخطوة خطوة، ويحتاج ذلك إلى وقف أطول مثل عودة مستوى معين من العلاقات الدبلوماسية، تتلوه خطوات أخرى في المجال الدبلوماسي.

ج. بوسع العراق أن ينجح بمساعيه؛ لتوفر أوضاع دولية في الوقت الحاضر تساعد على ذلك، وتشمل:

1. تساهم توافقات (أوبك+) في تقارب الطرفين، إذ يشتركان في موقف داخل منظمة الأوبك في اتخاذ قرارات لصالح الدول المنتجة للنفط. فعلى سبيل المثال اتخذت منظمة (أوبك+) قبل أشهر عديدة قراراً بتقليص الإنتاج بمقدار مليونين برميل يومياً، وهو قرار تتوافق عليه كل من السعودية وإيران والعراق.

2. ظهور تطورات جديدة على الساحة الدولية، والتي منها حصول تقارب كبير بين روسيا وإيران، وقيام الأخيرة بتزويد روسيا بمسيرات ساعدتها في حربها في أوكرانيا. ومن المحتمل أن تزوِّد روسيا إيران بطائرات مقاتلة نوع سوخوي (35)، واحتمال تزويدها بمنظومة صواريخ (S-400)، ممَّا سيجعل أي هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية أمراً صعباً.

وعلى إثر ذلك فإنَّ التقارب الروسي-الإيراني وتحوله إلى علاقة إستراتيجية سيفشل محاولات الولايات المتحدة؛ لإعادة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن؛ لأنَّ روسيا في هذه الحالة ستستخدم حق الفيتو.

في المقابل لم ترضخ السعودية لضغوط الولايات المتحدة فيما يتعلق بالتراجع عن قرار خفض إنتاج النفط في (أوبك+)، وحصول توافق سعودي روسي على ذلك، فضلاً عن أنَّ السعودية قدِ اتخذت موقفاً محايداً من الحرب الروسية-الأوكرانية.

ويمكن أن نضيف رغبة إيران في التوصُّل إلى اتفاق نووي جديد. ستساعد هذه المتغيرات الجديدة العراق في القيام بدور الوساطة لحل المشكلات، وتحقيق التطبيع بين السعودية وإيران.

سيؤدِّي قيام العراق بوساطة بين السعودية وإيران إلى نتائج إيجابية:

1. تعزيز مركزه إقليمياً ودولياً.
2. تعزيز دور الدبلوماسية العراقية.
3. سينعكس إيجابياً على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.
4. سيقلِّل من التدخلات الأجنبية في المنطقة.
5. سينعكس إيجابياً على تعزيز الاستقرار الداخلي في العراق.
6. سيؤدِّي إلى فتح آفاق جديدة نحو سياسة الانفتاح بين إيران وسائر دول الخليج العربي.

ملحق رقم (2)
الاشتراطات والتوصيات في الوساطة العراقية بين السعودية وإيران

د. عبدالجبار أحمد عبدالله

الاشتراطات

لا بدَّ من أن نؤكِّد مجموعة اشتراطات نراها مهمة في تحديد فعالية أي مسعًى عراقيٍّ لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، ومنها:

1. هل يمتلك العراق الرؤية الواضحة لعلاقات العراق الإقليمية، والمصحوبة لمبدأ وحدة القرار السياسي، والأمني، والاقتصادي؟ وهل يملك الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهدافه؟

2. هل إنَّ مساعي الحكومة العراقية الحالية تظهر عن حاجة عراقية خالصة دائمية أم مؤقتة؟ أم هل هي نتاج رغبات خارجية أمريكية بالدرجة الأساس؟

3. هل يمتلك صناع القرار في العراق رؤية واضحة مصحوبة باختيار البدائل والخيارات المرتبطة بالاختلاف والاتفاق ما بين الإدارة الديمقراطية والإدارة الجمهورية بالأمن في المنطقة، وبالأخص علاقاتها مع إيران ونظرتها الأمنية إزاء الملفات المرتبطة بها؟

4. إنَّ مقومات المصلحة السياسية، والأمنية، والاقتصادية، التي يسعى العراق لتحقيقها يوجد اختلاف عليها، لا بل تتصارع ما بين إيران والسعودية، إذ تفكِّر السعودية بالمصلحة الأمنية بالدرجة الأساس، في حين أنَّ إيران تفكِّر بمصالح ترتبط بمناطق النفوذ والتأثير، أو لنقل المجال الحيوي التي حازت عليه منذ 2003، وحتى الآن، فهل يستطيع العراق أن يفكِّك عقدة التصارع في المصالح؟

6. هل لدى صانع القرار في العراق خيارات استقلالية في التعامل مع الأمور في حالة واحتمالية الفشل، وذهاب المنطقة إلى سباق للتسلُّح، وسباق المشاريع النووية الإيرانية—السعودية، أو احتمالية حدوث مواجهة إيرانية—غربية، أو إيرانية—إسرائيلية.

التوصيات:

1. الطلب من إيران بضرورة استمرار الحوار مع المجتمع الغربي، وإعادة المحادثات حول الاتفاق النووي السابق، وإمكانية تجديده؛ لأنَّ هذا الحوار جزء مساعد في الحافظ على المصالح المتبادلة إلى جانب أنَّه مصلحة عراقية حيوية.

2. الطلب من إيران مساعدة الحكومة العراقية بصورة تؤمِّن عملية وحدة القرار السياسي، والأمني؛ لأنَّ هذا التمكين شأنه الحفاظ على الدور العراقي كحامل للميزان، أو الوسيط، أو المحايد.

3. إيصال فكرة إلى إيران مفادها أنَّ فكرة إدماج العراق في محيطه العربي لا يعني الانسلاخ عن محيطه الإسلامي.

4. الطلب من إيران والسعودية مساعدة العراق في أداء دوره المطلوب، ومن دون تشويه هذا الدور، سواءً على المستوى الرسمي، أو غير الرسمي، لا إعلامياً ولا سياسياً ولا دبلوماسياً، وستساعد هذه المساندة العراق على مبادرات تثبيت الاستقرار السياسي—الأمني، وانعكاسه على دوره الإقليمي والدولي.

5. إعلام إيران أنَّ ذهاب العراق لسياسة الربط الكهربائي مع دول عربية، واستثمار الغاز العراقي المصاحب عبر عقود مع شركات عالمية، لا يعني وجود ضرر بمصالح الإيرانية.

6. إبلاغ إيران والسعودية بأنَّ العراق لا يتقبَّل مبدأ أن يكون ساحة لتصفية الحسابات، بل عدُّه نقطة التقاء للمصالح المتبادلة، وأنَّ العراق يتفهَّم المخاوف الإيرانية والسعودية (التاريخية والمستقبلية)، لكنَّه يعتقد من أنَّ المخاوف تقود لسياسة تصارع خطيرة تهدد أمن المنطقة ككل، وليس أمن العراق واستقراره فحسب، وأنَّه من الممكن أن يفتح أبواب التدخُّل الخارجي.

7. الطلب من السعودية أن تبذل جهدها السياسي والدبلوماسي، وتوظيف لوبياتها عند المجتمع الدولي، وتأكيد سياسة العقوبات الاقتصادية وسياسة الحرب، فالأولى يمكن معالجتها بصورة أو بأخرى على عكس سياسة الحرب (كرغبة إسرائيلية)، وستؤدِّي إلى كارثة حقيقية في المنطقة، وهي في غنًى عنها، مع الإشارة إلى تداعيات الحرب في أوكرانيا على المنطقة.

8. إنَّ المصالح المتبادلة والمشتركة في الساحة العراقية وعبر الساحة الواقعية هي أفضل من المصالح

المتصارعة، وأنَّ وجود العراق كمصلحة إستراتيجية (كوسيط، أو حامل للميزان، أو مبادر، أو موازن، أو محايد)، وهي مصلحة وجودية، وأنَّه من الضروري الحفاظ عليه، وعدم هدمها من إيران والسعودية.

9. إعلام إيران والسعودية من أنَّ الوضع الطبيعي للعراق هو في مكانته الجيوسياسية كما هو، وأنَّ عام 2023، يختلف بالكامل عن عام 2003، وأنَّ العراق حريص على أن يحافظ على توازنه السياسي–الأمني كبوصلة في علاقاته الإقليمية، وأنَّه لن يدخل في تحالف أو تخادم سياسي أو إستراتيجي مع طرف ضد طرف آخر لا إقليمياً ولا دولياً.

10. يطمح العراق من إيران والسعودية على أن تعامل العراق؛ لأنَّ المجال الحيوي لتحقيق المصالح العراقية العليا، وليس أن يكون مجالاً حيوياً اقتصادياً وسياسياً وأمنياً لإيران أو منطقة عازلة أمنية للسعودية عن إيران.

11. ينبغي أن يكون العراق صريحاً وواضحاً في إشعار إيران والسعودية من أنَّ سياسة الحرب بالوكالة في العراق، واليمن، ولبنان، وسوريا لا تخدم أمن المنطقة، وأمَّا عن العراق خصوصاً، فإنَّه من الواجب تذكير إيران من أنَّ تقوية مسارات وإجراءات الحكومة العراقية في احتكارها لقرارها السياسي والأمني لا يعني سوى مزيدٍ من استقرار المنطقة.

12. من الواجب أن يعمل العراق على تحويل التفاهمات والحوارات الثنائية إلى إجراءات مؤسساتية وقانونية على صورة اتفاقيات ومعاهدات ثنائية كخطوة أولى، وإشراك سائر الدول لاحقاً، وجعلها معاهدات جماعية.

13. إعلام إيران والسعودية أنَّ كلاً منهما كانا يمثِّلان دعامة الاستقرار السياسي–الأمني في المنطقة (في الاشتراكية الأمريكية) سابقاً، ويمكن أن يشكِّل عنصر استقرار سياسي–أمني في المنطقة.

14. تأكيد العراق ضرورةَ إعادة إيران والسعودية لتحديد أولوياتهم الاشتراكية في المنطقة في ضوء أربعة مسارات هي: الأول العامل المذهبي، والثاني التنافس على القيادة والصدارة للعالم الإسلامي، والثالث العلاقة مع الغرب، والرابع ملف الطاقة.

15. إمكانية تقديم العراق لمشاريع اقتصادية متنوعة لكلٍّ من إيران والسعودية كإغراءات لإدامة التفاهمات، وتحقيق مصلحة عراقية بشرط أن يكون الاستثمار في هذه المشاريع بصورة ثنائية، أو

ثلاثية، أو حتى جماعية.

16. من الممكن عرض العراق فكرة توقيع معاهدات أو اتفاقيات ثنائية أو جماعية محورها عدم استعمال القوة أو التهديد بها، وعدم الاعتداء بأي صوة من الصور إلى جانب تثبيت مبدأ عدم دخول الدول الموقعة ومشاركتها في أي تحالف عسكري–أمني ضد أي دولة بالصورة التي يحافظ على أمن المنطقة واستقرارها ومصالحها.

17. ضرورة إشراك الدول العربية خارج الخليج العربي مثل: مصر، والأردن، وأي دولة لاحقاً في تعزيز التفاهمات المشتركة.

18. إمكانية دعوة العراق لتشكيل منظمة إقليمية جديدة، أو تشكيل مجلس تنسيقي في الشؤون السياسية والأمنية تضم إيران، والأردن، ومصر إلى جانب دول المنطقة.

ملحق رقم (3)
الوساطة العراقية بين إيران والسعودية
المطالب والمكاسب

د. عبدالجبار عيسى عبدالعال

مع توقيع التفاهم السعودي الإيراني في بكين يوم أمس الجمعة الموافق 10/3/2023، لم تعد معظم الأسئلة التقليدية حول هذه الوساطة قائمة. مع ذلك، تبقى بعض النقط فعالة، بعد إعادة توظيفها في ظل الوضع الجديد، لا سيَّما أنَّ العراق يبقى يشكِّل القناة الأساسية في الوساطة بين السعودية وإيران.

- في ظل الفترة الانتقالية (شهرين) التي عرضت في إعلان بكين لإجراءات عودة العلاقات، ما يزال العراق يمارس دوراً رئيساً ليس في الوساطة بين البلدين فقط، وإنَّما يمكن أن يقوم بدور (الضامن)؛ لتنسيق هذه العودة في العلاقات على الساحة العراقية والسورية على وجه الخصوص.

- على الحكومة والقيادات السياسية العراقية، في ضوء بقاء قناة الوساطة، أن تعي هذا المتغيرات الجديدة في ضوء المدركات الآتية:

1. متغير التحالف الجديد

نرى أنَّ إعلان بكين هو ليس مجرد اتفاق على عودة العلاقات الإيرانية السعودية إلى طبيعتها، إنَّما توجد معطيات لأن يكون نواة لتحالف (اقتصادي على الأقل) قادم يمكن أن يضم دولاً من الإقليم إلى الدول الثلاثة بقيادة الصين.

2. المتغير الجيوسياسي الصيني

في ضوء النقطة السابقة، فإنَّ وجود الصين، كراعٍ رئيس للاتفاق، يعني أنَّ المدرك الجيوسياسي أو الجيوبوليتيكي الصيني قد انتقل إلى الخليج، فمشروعُ الحزام والطريق الصيني سوف يسير (إلى حد

*كلية العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية.

ميناء الفاو العراقي) في بيئة صديقة. بل الأكثر من ذلك أنَّه يمكن القول إنَّ ضفتي الخليج بعد هذا الإعلان أصبحت صديقة للصين مع اكتفاء أمريكي واضح. ولعل ذلك كان واضحاً عن طريق تصريح الرئيس الأمريكي جو بايدن قبل أشهر عديدة في جدة، حينما صرَّح قائلاً إنَّ انسحابنا من الشرق الأوسط كان خطأ كبيراً، حينما تركناه لتملأ الصين فراغه.

3. ومن ثَمَّ على الحكومة العراقية والأطراف السياسية **إدراك أنَّ الولايات المتحدة تحرص على أن يكون العراق ضمن المنظومة الصينية** التي بدأت ملامحها بالظهور.

4. سيكون العراق محور **الصراع الأمريكي–الصيني المقبل**، والذي سيكون صراعاً اقتصادياً بالدرجة الأولى. مع بروز بوادر لـ(خندق) صيني خليجي سوري تستثنى منه قطر، مقابل بوادر (خندق) أمريكي، يمكن أن يضم الأردن مصر والعراق، ربما تنضم له تركيا بعد الانتخابات المقبلة إذا ما فازت المعارضة.

وعلى هذا الأساس:

وطالما سيبقى العراق مستمراً على خط التواصل الإيراني السعودي في المدة المقبلة، فإنَّه يجب على صانع القرار العراقي الإفادة من ذلك في المجالات كلها، عن طريق:

1. الطلب من الجانب الإيراني، في سياق خفض التصعيد المقبل، الإيعاز إلى حلفائها في العراق بتعزيز قيمة مركزية الدولة.

2. عرض صيغ وفرص استثمارية مستدامة على الجانبين السعودي والإيراني في العراق.

3. يمكن لصانع القرار العراقي، في إطار استمراره بالوساطة السعودية–الإيرانية، واستثماراً لموقع العراق الجيوسياسي، وأن يكون جسراً يصل الجميع عن طريق تعميم هذه الوساطة بين الأطراف الدولية المتنازعة في المنطقة.

ملحق رقم (4)
ملامح أساسية حول دور العراق في الوساطة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية.

د. سعد السعيديّ

لا شكَّ أنَّ الدول تنطلق في سلوكها السياسي الخارجي حيال بيئتها الخارجية من زاوية تحقيق مصالحها القومية، فعلى قدر تعلق الأمر بذلك الهدف تبذل الدول جهودها الدبلوماسية عبر أدوات مختلفة، ومن بينها الوساطة بوصفها واحدة من بين أهم أدوات الدبلوماسية المعاصرة.

وفي هذا السياق سيدور نقاشنا حول الوساطة العراقية بين إيران والسعودية، والتي انطلقت منذ مدة ولاية رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظميّ، وللدخول بجوهر الموضوع بصورة مباشرة، فإنَّ وساطة العراق بين الطرفين التي مرَّت بخمسة جولات على الأقل تحقق ثلاثة أنواع من المصالح من جهة، ويمكن أن يقف خلف دوافعها طرفين أساسيين.

أمَّا المصالح الأساس التي يجب أن تكون حاضرة في أهداف هذه الوساطة، فهي على الأقل مصالح عراقية بحتة أولاً، ومصالح إقليمية تتعلَّق بأطراف الوساطة أو أطراف أخرى ثانياً، ومصالح دولية تتعلق بمصالح الدول الكبرى في المنطقة، وعلى رأسها الولايات المتحدة ثالثاً، في حين يمكن أن يقف خلف دوافع تبنِّي العراق لهكذا وساطة دوافع داخلية وطنية بحتة، ويشترط هذا توافر إرادة وخطة حقيقية تترجم عبر وثيقة رسمية صادرة عن المؤسسات العراقية الرسمية المعنية، وليس مجرد تحركات سياسية مكوكية، أو جهود دبلوماسية معلنة، أو خفية على حدٍّ سواء، ويدفعنا هذا الأمر لمناقشة النوع الثاني من الدوافع التي قد تقف وراء هذه الوساطة، وهو أن يكون دور العراق فيها مجرد ناقل للرسائل بين الأطراف، كُلِّفَ لتأدية هذا الدور من دولة أخرى لها مصلحة في إرساء بعض التفاهمات بين السعودية وإيران لتحقيق أسباب تكتيكية معينة، وهذه الدولة هي الولايات المتحدة على الأرجح.

وبغض النظر عن الجهة التي تقف فعلاً وراء قيام العراق بتأدية دور الوسيط بين الطرفين، ومع أهمية هذه الجهة ومحوريتها (فيما إذا كان العراق أو دولة أخرى كلفته بهذا الدور) في توجيه دفة

*كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد.

النقاش، واستخلاص النتائج غير أنَّنا يمكن أن نمضي في مناقشة الوساطة من حيث النقط الأساسية التي تمس المصالح العراقية فعلاً، وهي على النحو الآتي:

أولاً: ما أسباب العراق ودوافعه للشروع بهذه الوساطة؟

باختصار، فإنَّ للعراق أسبابه المنطقية الملحة في تأدية هذه الوساطة يتعلق جوهرها في تحقيق المصالح العراقية، إذ بات ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ تدهور العلاقات السعودية–الإيرانية ينعكس سلباً على الداخل العراقي، وبالعكس فكلما امتازت العلاقات بين القوتين الإقليميتين بالاستقرار والتفاهم انعكست إيجاباً على الداخل العراقي، وأصبحت هذه المعادلة من الثوابت الإقليمية منذ عام 2003، ومن هنا فإنَّ أيَّ جهود عراقية في تدنية حدة الخلاف ومستويات الصراع بين الطرفين مبررة بصورة كبيرة؛ لأنَّها تقف بالنتيجة بمنزلة قنوات عملية في مجال تحقيق المصالح العراقية، لا سيَّما منها المصالح المرتبطة بالأمن والاقتصاد.

ثانياً: ما أدوات العراق لتنفيذ وساطته بين الطرفين؟

إنَّ أهم ما يمكن توظيفه من أدوات في هذا المجال هي طبيعة علاقات العراق مع كل من الطرفين ففي الوقت الذي يُعدُّ العراق دولة قريبة جداً من السياسة والمصالح الإيرانية منذ عام 2003 بحكم طبيعة علاقة معظم القوى السياسية العراقية مع إيران، وبحكم موقف إيران الإيجابي من النظام السياسي العراقي الذي أُسِّسَ بعد عام 2003 من جهة، فإنَّ علاقته مع السعودية المستندة إلى أهمية القومية العربية التي تربط بين الدولتين والشعبيين الشقيقين، فضلاً عن أهمية السعودية وثقلها في المواقف والقضايا السياسية العربية، ومقتضيات الجوار الجغرافي. إذ تُعدُّ عاملاً موازناً بصورة نسبية لعلاقات العراق مع طرفي الوساطة، ومن ثَمَّ تمثِّل أداة العراق الأولى للنهوض بأعباء هذا الدور.

ومكانة العراق الإقليمية وعلاقته بالولايات المتحدة والقوى الكبرى التي تمتاز بالتوازن النسبي تؤهله للاستمرار بهذه الوساطة.

أمَّا من ناحية الأدوات الإجرائية فإنَّ الزيارات المتبادلة (السرية بالدرجة الأساس) لمسؤولين عراقيين إلى عواصم الدولتين، أو زيارات مسؤولين من الدولتين إلى العراق تُعدُّ من الأدوات المهمة؛ للمضي بجهود الوساطة، كما تقوم السفارات بدور في هذا المجال.

كما تمثِّل علاقة بعض الشخصيات الدينية والعشائرية والسياسية والقوى والأحزاب السياسية

مع إيران والسعودية من الأدوات الفعالة التي يمتلكها العراق للمضي في هذه الوساطة.

ثالثاً: التحديات الأساسية أمام تطور العلاقات السعودية–الإيرانية ونجاح الوساطة

1. استمرار دواعي التنافس والصراع–الإقليمي حول مناطق النفوذ، وتقاطع المصالح في أكثر القضايا الإقليمية (التدخل في الشؤون الداخلية، والحرب في اليمن، ودعم الجماعات المسلحة، والاستهداف الإعلامي المتبادل، والاختلاف على مساحة النفوذ بما فيه العراق نفسه... إلخ) فهذه القضايا جوهرية للطرفين سيظهر تأثيرها لاحقاً حتى في حال استئناف العلاقات بين الطرفين.

2. مدى استعداد الولايات المتحدة، وبعض القوى الكبرى؛ لإنجاح التوافق الإيراني–السعودي. إذ يُعدُّ موقف الجانب الأمريكي محدِّداً أساسياً في مدى نجاح التوافق بين الطرفين من عدمه في المراحل المقبلة.

3. الاحتمالية المتزايدة لنيات الطرفين في جعل المباحثات الجارية مجرد أوراق ضغط، وخُطُوات تكتيكية في إطار مراحل التنافس والصراع بين الطرفين، كما حدث سابقاً إبَّان فترات الوفاق والتعايش السلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فقد لا يُعدُّ القبول الإيراني بالمضي في هذه الوساطة مثلاً إلا جزءاً من سعيها للتلاعب بالوقت؛ لتهيئة الظروف، ولاستكمال برنامجها النووي، وليس خياراً إستراتيجياً للسلام، في حين قد ترى فيها السعودية هدنة للتخلُّص من عبء بعض الملفات العالقة، والتخفيف من الضغوط الأمريكية، أو النأي بالنفس عن احتمال أي هجوم أمريكي إسرائيلي على إيران.

4. الرواسب النفسية والموروث التاريخي بين الدولتين، وأثره السلبي على طبيعة العلاقات الثنائية وآفاقها المستقبلية، إذ مرَّت هذه العلاقات بموجات من التعاون والصراع ينبئنا أنَّ تسوية الخلافات، واستئناف العلاقات لا يعني استقرار العلاقة، وديمومتها على المدى الطويل.

5. إصرار الأطراف في مرحلة لاحقة من المباحثات ربما بعد مرحلة إرساء الثقة على عرض القضايا الأساسية للخلاف، كالبرنامج النووي الإيراني، والتدخُّل الإيراني في اليمن، والتدخُّل المتبادل في الشؤون الداخلية وغيرها، وهو أمر قد ينتهي بإفشال جهود الوساطة لا سيَّما أنَّ هذه الملفات تُعدُّ شائكةً جداً، وكافيةً لرفض مطالب كل طرف من قبل الطرف الآخر.

6. تشويش أطراف أخرى على جهود العراق، وسحب الحوار إلى ساحته، وتوظيفه؛ لدعم مصالحه الخاصة.

7. مثل هذهِ الوساطات تتعلَّق بقضايا خلافية كبيرة، تحتاج إلى طرف ضامن يمتلك قدر كبير من القوة والمكانة الدولية، والنفوذ مع الطرفين؛ ليمثِّل –لاحقاً– المرجعية السياسية التي تضمن الاتفاقات التي يُتَوصَّل لها، والعراق غير قادر على تأدية هذا الدور.

رابعاً: الفرص المتاحة أمام نجاح الوساطة العراقية بين الدولتين

1. توجد معطيات تشير إلى ترسخ قناعات سياسية لدى الطرفين بأنَّ استمرار وتيرة التنافس والصراع يعني مزيداً من استنزاف الموارد والقدرات المتاحة لمصلحة أطراف أخرى، وقد تفضي بالنتيجة إلى صِدَامٍ عسكريٍّ مباشر.

2. **لكلٍّ** طرف من الطرفين أسبابه للمضي بالوساطة؛ نتيجة لضغوطات مختلفة، أمَّا إيران فترغب بتخفيف الضغوط الأمريكية والغربية عبر إظهارها حسن الجوار والنيات الطيبة في المنطقة، وتفنيد ادعاءات غربية بخطورة إيران في المنطقة، كما ترغب السعودية بإظهار توجهاتها الجديدة على أنَّها دولة إصلاح معتدلة بعيدة عن طبيعتها التقليدية المذهبية المتشددة، ولتخفيف الاندفاع الإيراني الكبير في دعم الجماعات المناهضة للسعودية، فضلاً عن رغبتها بالتوصُّل إلى حلول في بعض القضايا الخلافية.

3. ثقة الطرفان بالعراق كطرف وسيط بما يمنح المباحثات والمفاوضات زخماً إيجابياً، ويوفِّر الأجواء المناسبة، ويشجِّع الطرفين للمضي ببحث التفاصيل والقضايا العالقة ونقط الخلاف الأساسية.

4. يشترك الطرفان بعلاقات جيدة مع دول كبرى كالصين وروسيا الاتحادية، وهو أمر قد يدفعهما بصورة نسبية للتقارب أو الوفاق؛ بضغط من هذه الدول لمواجهة سياسة الولايات المتحدة والغرب، التي تفرض الهيمنة، أو النفوذ على منطقة الشرق الأوسط.

خامساً: المكاسب العراقية من حل بعض المشكلات العالقة بين الطرفين عبر الوساطة

1. **على المستوى الأمني**: أصبحت معادلة الأمن في العراق منذ عام 2003 معتمدةً اعتماداً كبيراً على مستوى الاختلاف، أو الاتفاق بين إيران وحلفائها في المنطقة من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، وعلى رأسهم السعودية من جهة أخرى، ومن هنا فإنَّ أيَّ تصاعد في وتيرة الخلاف والصراع بين إيران والسعودية ينعكس سلباً على الأمن الداخلي العراقي وبالعكس، إذ يُفْضِي تراجع الخلاف والصراع بين السعودية وإيران التوافق بينهما إلى تحسن مستويات الأمن الداخلي العراقي انطلاقاً من تحكُّم الطرفان، بجانب مهم من أوراق استقرار، أو تدهور محركات الأمن

في العراق عبر أدوات معينة.

2. **على المستوى السياسي**: من بين أهم المكاسب التي يمكن أن يحققها العراق من هذه الوساطة، لا سيَّما في حال نجاحه في دفع الطرفين أو إقناعهما بخفض وتيرة التنافس والصراع، وتفعيل آليات التعاون، والوفاق هي تحرُّر النظام السياسي العراقي وسياسته الخارجية من ضغوطات كبيرة كانت تمارسها حالة تقاطع المصالح بين إيران والسعودية، وحالة الاستقطاب الشديدة في المنطقة التي قد تجبر العراق في مناسبات كثيرة إلى اتخاذ مواقف صريحة حيال قضايا يختلف عليها الطرفان تجعله في مواجهة مع أحد الأطراف.

كما يمكن لهذه الوساطة أن تدفع بالدور الإقليمي العراقي إلى الأمام عبر إظهاره كدولة مسؤولة تحرص على إرساء الاستقرار الإقليمي، وتسهم في حل قضايا الخلاف الإقليمية وهو أمر يصب –بالنتيجة– في تحسُّن المكانة الإقليمية في العراق، ويدفع القوى الكبرى للتعاون مع العراق بوصفه منصة لإشاعة الاستقرار الإقليمي كدائرة للفعل الإستراتيجي بعد أن كان مجرد ساحة لتنفيذ سياسات القوى المتنافسة.

وقد تسهم هذه الوساطة أيضاً في استبعاد الآثار السلبية للتنافس بين إيران والولايات المتحدة عن العراق عبر الاتفاق على قواعد جديدة؛ لإدارة ذلك التنافس بين الطرفين بعيداً عن الإضرار بالمصالح العراقية.

3. **على المستوى الاقتصادي**: ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ نجاح الوساطة سيبعث بإشارة إلى مراكز التجارة والاستثمار العالمية والإقليمية المهمة على تحسُّن بيئة الأعمال والاستثمار والتجارة في العراق بعد تراجع وتيرة المخاطر والتهديدات الداخلية الناجمة عن التنافس والصراع الإقليمي، وينعكس إيجاباً على طبيعة التنمية في العراق، ويدفع كلاً من السعودية وإيران لاستكشاف مساحات التعاون الاقتصادي في العراق بدل مساحات الصِّدَام والتخريب المتبادل.

4. **على المستوى الطائفي**: جزء من أسباب تصاعد وتيرة الخلافات والعنف الطائفي في العراق، لا سيَّما في السنوات السابقة والمنطقة عموماً هو الصراع بين السعودية وإيران، وعليه فإنَّ الوفاق والتعاون بين الدولتين سينعكس قطعاً بصورة إيجابية على الاستقرار الطائفي في العراق بصورة تثبت من دعائم الأمن الوطني في البلاد إلى حدٍّ كبير.

سادساً: التوصيات

1. من الأفضل عدم المبالغة في توقعات نجاح الوساطة العراقية والنتائج المترتبة على المباحثات والحوارات بين طرفي الوساطة، فاستئناف العلاقات بين الدولتين مثلاً ليس كافياً للحكم على نجاح الوساطة بصورة تامة؛ لأنَّ غايتها ليس عودة العلاقات، بل حل القضايا الإستراتيجية العالقة كما ليس من الصحيح الترويج لفكرة تحول العراق إلى قوة دبلوماسية إقليمية قبل الوصول إلى نتائج حقيقية، فضلاً عن احتمالية تجاهل الطرفان لجهود العراق المتعلقة بالوساطة لصالح جهود دول أخرى، بما يقلِّل من شأن موقف العراق الدبلوماسي.

2. حتى في حال كانت وساطة العراق بين الطرفين عبارة عن تكليف من قبل الولايات المتحدة، أو دول أخرى كالصين وروسيا لتحقيق ترتيبات معينة، يجب على صانع القرار العراقي أن يفكِّر بتوظيف الفرصة المتاحة لتمرير مصالحه الخاصة عبر محاولة التدخل المحسوب في أجندة المباحثات ومحاورها.

3. الحفاظ على سرية المباحثات بين الطرفين مستقبلاً ضرورية جداً؛ للوصول إلى نتائج نهائية ملموسة، وهذا ما يجب على العراق إظهار الالتزام الدائم به.

4. من الضروري جداً لمراكز صنع القرار في العراق فهم طبيعة العلاقات السعودية—الإيرانية ودواعي الخلافات، وأسباب التنافس والصراع ومساحات التعاون والوفاق الممكنة والفرص الممكنة؛ لتقريب وجهات النظر للمساهمة في دفع المباحثات حول قضايا الحل النهائي إلى الأمام، وعدم الاكتفاء باستضافة الوفود، وتوفير البيئة التفاوضية.

5. حصر المؤسسات والجهات والأشخاص المسموح لهم التواصل مع جوهر الوساطة، والاطلاع على تفاصيل المباحثات بأضيق حلقة ممكنة للحيلولة دون تسريب المعلومات المتعلقة بالمباحثات، والتشويش على جهود الوساطة.

6. من المفيد –لنجاح جهود الوساطة– أن يتبنَّى العراق مبدأ الحوار في المساحات الأمنة في المراحل الأولى لبناء الثقة وتعزيزها بين الطرفين، والإعلان عن تسويات جزئية ملعنة قبل الشروع بالملفات الحساسة والمعقدة، إذ يمكن لعامل الوقت بعد الإعلان عن التفاهمات في الملفات الأمنة أن يمنح الأطراف فرصة، لإعادة تقييم المصالح، ومراجعة الأولويات، والشروع بمرحلة أخرى للاتفاق على حلحلة الملفات المعقدة.

7. يوجد نوعان من إستراتيجيات التفاوض هما إستراتيجيات التعاون وإستراتيجيات الصراع، وهنا يجب على صناع القرار في العراق بذل الجهود لمعرفة كيف يتفاوض الطرفان؟ للوصول إلى قناعات أولية حول النيات النهائية، والإستراتيجية لكل طرف فيما إذا كان يريد فعلاً الوصول إلى حلول، أم إنَّه يتلاعب بالطرف الآخر؛ لأغراض تكتيكية لتحقيق أهداف معينة.

8. من الأفضل أن تصاغ الوساطة العراقية في إطار خطة أو برنامج خاص للحكومة العراقية، وعلى صورة وثيقة رسمية، للإشارة إلى أنَّها جهد عراقي وطني خالص مدعوم إقليمياً ودولياً، ولقطع التشكيك الدائر حول مصداقية تعبيرها عن موقف السياسة الخارجية العراقية، وليس أمراً آخرَ، كما يُروَّج في بعض الأوساط على أنَّها أفكار أمريكية تُنفَّذ عبر الوسيط العراقي.

9. من الأفضل لصانع القرار العراقي عموماً، والدبلوماسية العراقية خصوصاً العمل على توظيف العلاقات الخاصة لبعض الشخصيات السياسية والدينية والعشائرية والقوى والأحزاب السياسية العراقية مع طرفي الوساطة؛ للتأثير في مواقفهم ودفعهم، أو إقناعهم للتفاعل الإيجابي مع الغاية النهائية للوساطة دون التدخل بالتفاصيل بصورة قاطعة.

10. ليس من الصحيح أن ينظر صانع القرار العراقي لغاية الوساطة على أنَّها إنجاز للدبلوماسية العراقية بقدر ما يراها مصلحة وطنية وأهداف محورية للسياسة الخارجية العراقية غايتها تجنيب العراق تبعات الخلافات والصراع بين إيران والسعودية، ويفضل أن يحاول صانع القرار العراقي التدخُّل المحسوب في حيثيات الحوارات الدائرة لتمرير أجندة معينة تضمن استثناء العراق من تضارب المصالح، أو اتفاقها بين الطرفين مستقبلاً، فإذا كان الخلاف والتنافس والصراع قد أضر بمصالح العراق فمن يضمن ألَّا يلحق أيضاً التعاون والتوافق بينهما أضرار أخرى بمصلحة العراق، لا سيَّما أنَّ السياسات الإقليمية في المنطقة تاريخياً تخبرنا بإمكانية حدوث هكذا احتمال، فطالما مثَّلت إيران والسعودية عمودين أساسيين في إطار إستراتيجية الولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط في عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، واحتمالية أن يتفق الطرفان على إدارة شؤون المنطقة بما يضمن مصالحهما الخاصة على حساب العراق واردة جداً مرة أخرى، وعلى صانع القرار العراقي أن يفكِّر بهذا الاحتمال، ويضع الخطط الخاصة بالتعامل البنَّاء معه، ويكون ذلك بجعله فاعلاً إقليميا يساهم في صياغة السياسة الإقليمية، وليس متلقياً لنتائجها، أن نكون دائرة للفعل الإستراتيجي، وليس ساحة لتنفيذ سياسات الفاعلين على المستوى الإقليمي والدولي.

ملحق رقم (5)
التأثير الأمني والسياسية لدعم الوساطة العراقية بين إيران والسعودية

د. سيف الدين مازن الدراجيّ

فيما يخص دور العراق من ناحية التأثير الأمني والسياسي لدعم جهود الوساطة بين إيران والسعودية لاستكمال سلسلة الحوارات، أودُّ الإشارة إلى بعض النقط التي أجدها ضرورية بهذا الصدد:

1. الخلافات بين السعودية لم تكن وليدة اليوم، بل هي خلافات تمتد منذ قيام الثورة في إيران مروراً بالحرب العراقية الإيرانية، ومن ثَمَّ تغيُّر النظام العراقي الذي تراه السعودية قريباً من إيران، وليس آخره الصراع الأمريكي الإيراني، إذ تقف السعودية الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة بالضد من مواقف إيران وتوجهاتها في المنطقة، وترى إيران أنَّ الضغط على السعودية سيحقِّق مكاسبَ إيرانية في لبنان وسوريا، واتهام إيران للسعودية بدعمها للتظاهرات الأخيرة ضد النظام، كل هذه الإشكاليات وغيرها بحاجة إلى تحليل دقيق، وغير منحاز، لنرى أين تتحقق المصلحة العراقية؟ وما سبل اللازم اتباعها؛ لتخطِّي هذه العقبات؟ والتي أرى من وجهة نظري أنَّها محور الدور الذي يجب أن تنهض به **الدبلوماسية السرية متمثلة بجهاز المخابرات ووزارة الخارجية، للخوض في أدق التفاصيل وبصورة سرية.**

2. ليس من مصلحة العراق النهوض بدور ناقل الرسائل، بل لا بدَّ أن يكون للوسيط العراقي موقف يدعم توجهات الحوار من جهة، ويدعو الأطراف إلى مراعاة الوضع العراقي وحساسية المرحلة، لا سيَّما تطورات الوضع الأمني والسياسي، على أن يوازن بين مخاوف الطرفين: الطرف السعودي الذي يظن بأنَّه بعد رحيل الكاظميّ ومجيء حكومة الإطار لن تتحقِّق المصلحة السعودية، وستضعف الثقة بوسيطة الجانب العراقي والطرف الإيراني الذي يرى بأنَّه له التأثير الأكبر على الجانب العراقي، ولكنَّه يخشى عدم اطمئنان كل من السعودية والولايات المتحدة للحكومة الحالية، وقد يلجأ للاستعانة بخدمات رئيس الوزراء السابق (مصطفى الكاظميّ) المقبول من الإدارة الأمريكية

والمملكة العربية السعودية بصورة كبيرة، لذا لا بدَّ من اختيار شخصيات تحظى بمقبولية عالية أمريكياً وسعودياً وإيرانياً لها القدرة على المحاورة، والإقناع، وإرسال رسائل التطمين.

3. قد تواجه العراق تحديات أمنية، فضلاً عن السياسية والاقتصادية للنهوض بدور الوساطة تتمثَّل بالمواقف الشعبية، ومواقف بعض الفصائل المسلحة من السعودية، ودورها السابق في دعم الجماعات المسلحة، وإن كان ذلك ليس على المستوى الرسمي، ومواقف أطراف أخرى من التدخل الإيراني، وقضايا أمن المياه، وضرب المجاميع المسلحة المعارضة في شمال العراق، وهنا لا بدَّ أن يُتَحرَّك تحرُّكاً مستمراً، وبدعم سياسي من الأطراف المشكِّلة للحكومة، وحتى الأطراف المؤثِّرة غير المشتركة في الحكومة؛ لإيجاد مخرج وحَل، وإن كان وقتياً عن طريق التفاوض المباشر بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية لجميع الأطراف، **واقترح تشكيل لجنة أمنية واستخبارية مشتركة دائمية، وعلى مستوى عالي بين العراق والسعودية وإيران بوجود شخصيات دبلوماسية.**

4. تهيئة رأي عام داعم ومساند لجهود الوساطة أمر في غاية الأهمية، ولا يقتصر هذا الدور على الحكومة العراقية، بل عن طريق إشراك مراكز الفكر والفعاليات المجتمعية والدينية من مختلف الأطراف، فضلاً عن الإعلام ورجال الأعمال والاقتصاديين.

5. يا للأسف توجد مشكلة واضحة في الأداء العام للمنظومة الحكومية بشأن وضع الإستراتيجيات والرؤى المستقبلية تتمثَّل بالآتي:

أ. ضعف قدرات واضعي الإستراتيجيات، والاعتماد على الطرائق الكلاسيكية التي لا توائِم تطورات الوضع الدولي والإقليمي.

ب. وضع إستراتيجيات حمالة لا تواءَم والحقائق القائمة على الأرض.

ج. مقاومة التغير المصاحب لتنفيذ السياسات وَفْقاً للإستراتيجيات المعدَّة، إمَّا بسبب عدم القدرة على التنفيذ أو خوفاً من فقدان القوة والسلطة والصلاحيات الملازمة لمنفذي السياسات.

د. عدم وجود المتابعة، وإعادة تقييم مستمر للإستراتيجيات، وما يستتبعها من سياسات وخطط وضعت لمعالجة تحديات آنية، أو مستقبلية محددة.

وبالنظر لما تقدم في النقط الأربعة في أعلاه أرى من الضروري أن يُسْتَعان بالقدرات

والإمكانيات التي تمتلكها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من الشخصيات المتخصصة في وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط الرصينة القابلة للتطبيق وَفْق الموارد المتوفرة مع الاستعانة بالخبرات الدولية.

ملحق رقم (6)
ورقة حول الوساطة العراقية بين إيران والسعودية
نحو دور دبلوماسي عراقي قيادي فاعل في ملفات المنطقة

بسمة خليل نامق الأوقاتي*

(إنَّ الطبيعة تمقت التعطل، وكل فراغ يتواجد في الحياة يمتلئ من تلقاء نفسه بالهم والشقاء)

الدكتور مصطفى محمود

مقدمــة:

ما تزال ثنائية (القوة/ المصلحة) قيمة أساسية حاكمة في العلاقات الدولية واقعاً، وحركة وتفاعلات وفهماً وتفسير في المديات الزمنية القصيرة والمتوسطة فيما تقفز على السطح إلى جوارها، وعلى المدى الطويل قضايا السلام بوصفها مصلحة إنسانية عليا خفية متراجعة لا تبرز الحاجة لها إلا بعد إنهاك الطاقات واستنزافها، وتراكم الآلام والتضحيات. بالتساوق مع عنصري القوة والمصلحة يوجد قانون آخر فاعل في العلاقات الدولية إليها من الطبيعة، ألَا وهو ما يعرف بـ(الاستطراق) أو (ملء الفراغ) الذي يمتد فيه تأثير القوة من مناطق القوة المرتفعة إلى مناطق القوة المنخفضة. وفي عالم قائم على مبدأ سيادة الدول وعدم وجود سلطة عليا حاكمة فوقها تلزم كل منها بالقواعد والاتفاقيات، وتمنع تغول القوي منها على الضعيف وتعسفه وجوره، فإنَّ امتداد تأثيرات الدول إلى ما وراء حدودها باتجاه جغرافيا الضعف، وتحول نقط الضعف ومناطقها تلك في كثير من الأحيان إلى ساحات وميادين تنافس وصراع بين الأقوياء سمة منتشرة وممتدة في العلاقات.

من هنا شاهدنا ونشاهد ما حدث، ويحدث للعراق كنموذج ومثال لهذه القوانين والمبادئ الأساسية في واقع العلاقات الدولية. لقد عاش العراق حالات ضعف استمرت لعقود طويلة، ودفع ثمن باهظ جرَّاء ذلك، إذ تحوَّل إلى غنيمة يتصارع حولها، وفيها قوى دولية عديدة من ضمنها، وفي المقدمة منها قوى الجوار، وما لم ينهض العراق ويصلح نفسه، ويحل مشكلاته، فإنَّ التدخلات

*كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد.

الخارجية في شؤونه ستبقى وسيبقى ضعفه مغرياً للآخرين جاذباً لهم للتدخل ومثيراً للتنافس والصراع بينهم على اغتنامه.

إنَّ حضور الدبلوماسية العراقية وجهودها الفاعلة في الوساطات بين الآخرين وفي أكثر من قضية، ومن ذلك الوساطة بين إيران والسعودية لن تكون مجدية ومثمرة ومستدامة وتصل إلى منتهاها المطلوب، ما دام العراق أو أي وسيط آخر يعيش مرحلة ضعف. قد تشهد عمليات الوساطة بدايات طيبة ونجاحات أولية لكن –غالباً– لن تأتي الجهود بالنتائج المرجوة المستدامة.

بالأمس أُعْلِنَ عن تفاهم سياسي ودبلوماسي إيراني سعودي برعاية صينية وهو اتفاق لا شكَّ ليس بمنفصل أو بعيد عن جهود العراق الكبيرة في المرحلة السابقة في التهيئة له عبر جولات حوار وتفاهم مباشرتين عديدة بين إيران والسعودية احتضنتها بغداد على مدى السنتين الماضيتين، إلى جانب استثمار العلاقات العربية العراقية والإماراتية العراقية في هذا الشأن. وهنا تتجلى الحقيقة التي أكدناها بادئ ذي بدء، وذلك عن طريق حضور أو استحضار القوة الصينية في معادلة الوساطة، ممَّا يجعلها معادلة واعدة ناجحة ومثمرة. على هذا الأساس، ولإنجاح هذا الخيار البنَّاء والمهم للعراق بمقدار أهميته لأطراف العلاقة الأساسيين، ولتلافي احتمال أن يكون مجرد مناورة لتحريك المياه، أو أن يكون رسالة عملية للولايات المتحدة لا بدَّ من أخذ الدبلوماسية العراقية النقط التالية بعين الاعتبار؛ ولإدامة زخم هذا التقدم والوصول به إلى نتائج جادة وتطورات مأمولة:

1. إدامة الصلة بالراعي الصيني للاتفاق والتنسيق معه ودعمه بالخبرات العراقية ومعاضدة جهوده، والتنسيق معه لإزالة أي عقبات تعترض التنفيذ، والعمل على تطوير العمل ومراكمة نجاحاته، وعد ذلك مصلحة وطنية عراقية لما لإيجابية العلاقة الإيرانية السعودية من أهمية وأثر طيب على الشأن العراقي، وعلى مجمل شؤون المنطقة.

2. تطوير العلاقات والاستثمارات الصينية بالعراق، وفتح الأبواب أمامها، وخصوصاً مشاريع النقل الإستراتيجية الكبرى مثل مشروع ميناء الفاو، والقناة الجافة، ومشاريع الطاقة النظيفة، والطاقات المتجددة.

3. دخول الدبلوماسية العراقية، وبالتنسيق مع الطرف الصيني على خط حل ملفات المشكلات في العلاقة الإيرانية السعودية، كالملف النووي، والملف اليمني ذات الأهمية، والأولوية والتماس المباشر بالشأن السعودي، والتي من دون حلها فإنَّ المبادرات والحلول تبقى متعثرة، إذ يمكن للحضور

الدبلوماسي العراقي، وللخبرة والاتصالات العراقية دور فاعل.

4. تحرُّك الدبلوماسية العراقية باتجاه الولايات المتحدة لتنقية الأجواء الأمريكية–الإيرانية؛ لما للدور الأمريكي من أثر كبير في شؤون المنطقة.

ختاماً نأمل أن تكون الورقة المتواضعة مساهمةً ذات فائدة وجدوى للمختصين بالأمر.